في لقاء مع محافظ النجف وكالة:

مشاريعنا طموحة.. ولرجال الأعمال رغبة حقيقية للاستثمار في المحافظة

النجف / عامر العكايشي

تتمتع محافظة النجف بالعديد من المقومات والامكانات التي تؤهلها ان ترتقي إلى مصاف المدن الاكثر نموا وازدهارا وانتعاشا.

ولاجل الغوص في النجف (اقتصاديا) التقت (المدى) محافظ النجف الاشرف وكالة عبد الحسين عبطان وسالته اولا : لنبدأ من اخر الاحداث الاقتصادية وهو مشاركة النجف في مؤتمر الاستثمار الذي اقيم في دبي، ماذا حققت محافظة النجف؟ وهل ابرمت عقودا مع مستثمرين؟ فاجاب " حسب المعلومات الاولية لم تبرم أي عقود مع رجال الاعمال او الشركات العالمية او العربية ولكن هناك مباحثات مع رجال اعمال عرب واجانب وهناك رغبة حقيقية من رجال الاعمال للاستثمار في جنة العراق النجف الاشرف كونها محافظة امنة ولها موقعها التاريخي وان مثل هذه الامور تعتبر مشجعة لابرام مثل هذه العقود، ولكن هناك معوقات و حواجز تعرقل عملنا مثل الوزارات والروتين القاتل في مثل هذه الامور فمثلا مشروع المنطقة الصناعية نحن الان نتباحث على قطعة الارض مع العلم ان جميع التصاميم لهذا المشروع كاملة وقد ارسلناها الى الوزارة منذ سنة تقريبا والى الان لم نتلق ردا رسميا ونحن نبذل اقصى جهودنا ونسبح عكس التيار لانشاء مثل هذه المشاريع لما لها من فائدة وخدمة للنجف واهلها، ولا ننسى ان احداث كربلاء الاخيرة كان لها الدور السلبي على مؤتمر دبي.

❖ اذن هل تعتبر ارتباط النجف وباقي محافظات الوسط والجنوب بالمركز أمراً سلبياً؟

– نعم ان ارتباط النجف بالدولة المركزية له الاثر السلبي فمثلا في اقليم كردستان كونها غير مرتبطة بالمركز فنرى كثرة المشاريع التي انشئت في هذا الاقليم وذلك لابتعاده عن روتين الوزارت ولو كانت محافظات اقليم كردستان لم تنتظم في اقليم وتستقل بقراراتها لما وصل الاعمار والاستثمار والازدهار الاقتصادي ما وصلت اليه الان.

❖ قلتم في اكثر من مناسبة انكم تسعون إلى ان تكون النجف مدينة اقتصادية كبيرة، ماذا عملتم لتحقيق هذا الانجاز؟

نحن نعتبر هذه الدعوة من اهدافنا فقبل سنوات لم تكن للنجف هذه المكانة الاقتصادية ونحن بدورنا وجهودنا المكثفة من اجل لفت انتباه المستثمرين الى موقع النجف من الناحية الدينية والسياحية والاثرية والاقتصادية كما اننا نعمل على تسهيل عملهم من اجل كسب الطاقات واستقطاب رؤوس الاموال للمستثمرين للعمل في النجف فمحافظة النجف تمتلك كل مقومات المدن الاقتصادية والاستثمارية المتقدمة في العالم فهي تمتلك اراضي واسعة وكبيرة وتمتلك مراكز مهمة تجذب السياح العرب والاجانب سواء كانت السياحة الدينية او غيرها كما نحن نقدم كل التسهيلات من اجل ذلك، وهناك مشاريع لو تحققت لحدث الفوران الاقتصادي مثل شركات النقل والفنادق السياحية الكبيرة والسياحة الدينية والمدينة الصناعية ومدينة المخازن.

❖ هل هناك مستثمرون عرب او اجانب عرضوا عليكم مشاريع لتنفيذها في النجف؟

– هناك الكثير من الشركات اللبنانية والامريكية والايرانية والانكليزية والتجار وذوي رؤوس الاموال الضخمة ابدوا رغبتهم الكبيرة للعمل في النجف الاشرف وهناك تقرير قبل حوالي اثنتي عشرة سنة انجزته شركة الاستثمارات حول النجف وموقعها ومؤهلاتها لتكون مركزاً تجارياً عملاقاً، ونحن نسعى لتشكيل هيئة استثمار في المحافظة وجهدنا مستمر لتشكيل مثل هذه الهيئة ولتعمل بشكل جيد من اجل خدمة المحافظة لما لها من اثر جيد.

❖ ما التسهيلات التي تقدمونها للمستثمرين؟

اهم ثلاثة محاور لتشجيع الاستثمار هي الامان والضمان القانوني والتسهيلات المادية مثل توفير قطعة الارض وغيرها وهذه الامور ولله الحمد موجودة فبالنسبة للامان فمحافظة النجف امنة ومستقرة كما اننا نعطي التعهدات لحماية المستثمرين والشركات فيما اذا عملت في النجف، وبالنسبة للضمانات القانونية فانها قد تحققت الان مع اقرار قانون الاستثمار في مجلس النواب وبالنسبة لقطعة الارض فنحن لن نقصر في ذلك على الاطلاق، ونحن نعتبر ونريد للنجف ان تكون محطة نقل من والى المحافظات.

❖ هل هناك مشاريع استثمارية تعود على النجف بمردودات مادية تعملون عليها؟

– نحن عملنا مع شركة كويتية على انشاء مشروع مدينة سياحية متكاملة في مدينة الكوفة وقد ابرمنا العقود منذ اكثر من ثمانية اشهر ولكن مع الاسف فان هذا المشروع مطروح امام مجلس المحافظة لدراسته، وكذلك السوق التجارية الكبيرة ومشروع مدينة النجف الجديدة الذي سيقام في منطقة بحر النجف وقد انجزت الدراسات والقياسات وتم توفير المساحات للعمل على هذا المشروع ومن هذه المشاريع ما تمت الموافقة عليه ومنها ما ننتظر الموافقة ومنها ما لم تحصل الموافقة، للاسف الشديد مما أكد مسالة مهمة وهي التي تعرقل عملنا في الكثير من الاحيان حيث لا يوجد هناك تنظيم اداري يسمح لنا بالعمل الاقتصادي بحرية.

❖ اذن هل تطالبون بصلاحيات اوسع للمحافظات سواء في مجال الاقتصاد او الاستثمار او غيرها؟

– نعم نحن نطالب بهذه الصلاحيات وفك ارتباطنا مع الوزارات.

❖ تعتبر السياحة الدينية رافدا مهما للاقتصاد النجفي مع وجودمرقد الامام علي ومقبرة وادي السلام، ماذا لديكم من خطط وافكار لجذب الزوار والسياح وتنشيط هذا الجانب المهم؟

– السياحة الدينية تعتبر العمود الفقري في محافظة النجف الاشرف وقد بذلنا الدور الكبير من اجل استقطاب الزوار اليها فمثلا الزوار الايرانيون لم ياتوا الى العراق لولا عملنا وجهودنا نحن فقد كان الايرانيون خائفين من ارسال زوار الى محافظتي النجف وكربلاء ولكننا استطعنا اقناعهم

❖ بالحديث عن الفنادق السياحية، يشكو اصحابها قلة المردودات المادية عن ايوائهم للزوار وخاصة الايرانيين حيث يتقاضون (١٢ دولاراً) فقط عن خدمة ثلاث وجبات طعام فاخرة وايواء يوم كامل في غرفة مجهزة باحدث اجهزة التبريد وباقي وسائل الراحة، وهذا المبلغ لا يتناسب اطلاقا مع تلك الخدمات.

– هذا صحيح فمن غير المنصف ان يتقاضي اصحاب الفنادق مبلغ الـ(١٢ دولاراً) ولكن هذا الامر خارج سيطرتنا ولا علاقة لنا به اطلاقا فالمشكلة متعلقة بوزارة السياحة ونحن طالبنا كثيرا بتعديل الاسعار وان شاء الله تتعدل الاسعار في الايام القادمة

❖ تعتبر محافظة النجف مدينة اثرية مهمة وفيها العديد من المعالم التاريخية، هل لدى محافظة النجف خطة للنهوض بهذا الواقع المهم؟

– بالضبط فان النجف مدينة سياحية اثرية مهمة وفيها العديد من المعالم والاثار التي تجعل منها احدى المدن المهمة لمختلف الاديان والطوائف وقد باشرنا في محافظة النجف اول خطوة في هذا الطريق الذي تمثل بتسييج المناطق الاثرية وحمايتها من العبث والسرقة والتجاوز بالتنسيق بين دائرة سياحة النجف ومديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية، اما المرحلة الثانية فنحن نطالب الحكومة بمساعدتنا في سبيل تحقيق هذا الانجاز لان للاماكن الاثرية تعاملاً خاصاً جدا سواء من ناحية الخبرة او الامكانيات المادية وغيرها و نحن نعتبرها في المقام الثاني بعد السياحة الدينية اضافة الى ذلك فهناك ركائز اقتصادية مهمة في النجف منها مطار الامام علي الدولي ونحن نبذل جهودنا من اجل اكماله والمدينة الصناعية وقرية المخازن وهما ايضا نقطة مهمة اضافة الى احياء منطقة بحر النجف لتكون منتجعاً سياحياً وهي لها مردودات زراعية واقتصادية وفائدة بيئية لمحافظة النجف كما ان الاعتناء بالقرى والارياف خطوة نحو اقتصاد افضل وقرانا جميلة جدا ويوجد بها الجو اللطيف والمساحات الخضر والماء ولدينا خطة للاعتناء بها وتطويرها واذا ما تم ذلك فستكون مناطق سياحية جيدة اضافة الى تطوير الفندقة والسياحة الفندقية واحداث مشاريع فندقية عبر استثمار خارجي وهناك مشاريع كثيرة في طور العمل لها مردودات مادية جيدة للمحافظة.

❖ تحدثتم عن المدينة الصناعية والقرية المخزنية، هل لكم ان تعطونا فكرة عنهما؟

– المدينة الصناعية تكون في منطقة بحر النجف بعمق (٨) كم وهي تعتبر ظاهرة حضارية وبيئية جيدة فان الصناعات الملوثة وغير الملوثة للبيئة تكون خارج المدينة وهي فيها فائدة من التلوث والضوضاء والتلوث، اما قرية المخازن فسيكون موقعها على طريق (ابو صخير) وفيها مخازن مبردة وغير مبردة والغرض منها ان تكون مخازن للتجار من جميع انحاء العراق وتاجيرها باجور رمزية وفيها فوائد عديدة للمحافظة.

التشديد على صلاح السلة الغذائية في النجف

النجف / المدى

اكد محافظ النجف اسعد سلطان ابو كلل ان الامن الغذائي من اولى اولويات الجهاز الاداري والتنفيذي في المحافظة وتقع على هرم الاهتمام في الوقت الحاضر.

جاء ذلك خلال لقائه بالمسؤولين في الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية في النجف وتم خلال اللقاء تدارس آلية توزيع المواد الغذائية وبيان مدى صلاحها للاستهلاك البشري خصوصا بعد العثور على كميات تالفة من مادتي الشاي والسكر والتي تم إرجاعهما.

وشدد ابو كلل على ضرورة متابعة ذلك في مخازن الشركة وضرورة اخذ الحذر من دخول اية مواد غذائية تالفة وعدم التعامل مع أي تاجر يستورد مواد غذائية غير صالحة للاستهلاك وقال " نحن نسعى لتأمين الغذاء وفق ستراتيجيتنا في اتخاذ خطوات جادة لتحقيق الامن الغذائي والدوائي والذي يعتبر جزءا حيويا مهما في تامين الاستقرار في عموم المحافظ".

من جهته قال مدير تجارة المواد الغذائية في النجف ان دائرته اتلفت ٤٩ كيسا من الشاي غير الصالح للاستهلاك البشري وإرجعت كميات من السكر المتحجر بسبب الرطوبة باعتباره غير صالح للاستعمال البشري.

توقعات بزيادة الواردات العراقية الى ثلاثة مليارات دولار

بغداد/ كريم السوداني

تتوقع الاوساط الاقتصادية الرسمية ان تزداد قيمة واردات العراق السلعية الى ٣ مليارات دولار خلال عام ٢٠٠٧ بزيادة نصف مليار دولار عن قيمة واردات العام الماضي التي بلغت ٢٫٥ مليار دولار. ونقلاعن وزير التجارة عبد فلاح السوداني فان زيادة قيمة الواردات لا يعني زيادة في كمية السلع المستوردة بل ارتفاع تكلفتها فقط.وتشير تقارير اقتصادية ان العراق بعد عام ٢٠٠٣ اصبح من اكبر المستهلكين في المنطقة بسبب اعتماده الكلي على الاستيراد و توقف عجلة الصناعة والزراعة المحلية، حيث تبلغ احتياجات العراق من القمح المستورد ٣٣٠ الف طن شهرياً و ٨٥ الف طن من الرز سنوياً اضافة الى مواد غذائية اخرى لتغطية نظام الحصص التموينية المعمول به منذ منتصف عام ١٩٩٥,

و ذكر وزير النفط الدكتور حسين الشهرستاني ان هناك استعدادات لاستئناف الصادرات النفطية عبر الموانئ التركية بعد انشاء انبوب نفطي رغم اعمال العنف لزيادة الصادرات

وكشف الشهرستاني ان الكوادر الهندسية استكملت فحوصات و اختبار الانبوب استعداداً لتشغيله وتبلغ طاقته ٥٠٠ الف برميل يومياً لتصدير انتاج الحقول الشمالية، بعد ان نشرت الحكومة الاف الجنود لحماية الخط النفطي الجديد من اعمال التخريب.من جانب اخر حذر مركز الدراسات الاقتصادية العراقية من خطورة هجرة رؤوس الاموال العراقية و التجار والصناعيين العراقيين والمستثمرين الى خارج البلاد في ظل استمرار التدهور الامني و غياب التخطيط الحكومي و زيادة المصاعب و انعدام الخدمات المصرفية

حيث أكد د.علي المانع: (إن أسباب تفضيل الصناعيين العراقيين العمل في دول الجوار معروفة، وتتمثل بالوضع الأمني غير المستقر في العراق، وعمليات التصفية والتهديد والخطف وغيرها، وهي من صلب واجبات الحكومة التي يجب أن ترعى هذه الشريحة وتهيئ لها الاستقرار).

وأضاف: (أن المركز قام باعداد دراسة حول هجرة العقول الاقتصادية العراقية، فظهر أن النسبة الأكبر كانت من الصناعيين الذين غادروا العراق إلى دول وفرت لهم الأجواء الملائمة، وان معظمهم من بغداد).

مشيراً الى اهمية دعوة الصناعيين العراقيين ورؤوس الأموال وتوفير الأرضية الملائمة للعمل الوطني وتكثيف جهود الحكومة لمواجهة مشاكل الصناعة العراقية وإعفائها من ضريبة الدخل لتنهض تدريجيا.وتأتي هذه المخاوف بعد ان قرع عدد من مراكز البحوث والدراسات الاقتصادية الدولية جرس الخطر في ان الاقتصاد العراقي معرض للانهيار التام والانحدار الى مستوى الصفر، والذي ما زال مستنداً على يبقيه محافظاً على وضعه الحالي هو استمرار الصادرات النفطية حيث يخشى انها قد تتوقف بشكل تام ايضا اذا ما توسعت رقعة الصراع في المنطقة لتشمل ايران وسوريا

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٤٥	١٢٥٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

شحة المياه وراء انحسار انتاجية التمور في البصرة

البصرة/ عبد الحسين الغراوي

يشهد موسم التمور في البصرة انحسارا في انتاجية التمور التي تزيد على ٦٠٠ نوع من اهمها البرحي والساير والبريم والحلاوي. وعزا الدكتور اسامة نظيم مدير مركز ابحاث النخيل في جامعة البصرة ذلك الى قلة انتاج التمور وارتفاع اسعارها الى شحة المياه في الانهار التي تحيط ببساتين النخيل في مناطق ابي الخصيب وقضاء شط العرب واوضح. ان السبب الاساسي لانحسار النخيل هو تعرضها للدمار خلال سنوات الحرب واكد ان اصحاب بساتين النخيل أهملوا زراعة النخيل والعناية بها مما عرضها للاصابة بحشرة الدوباس والحميرة، واكد ان اصحاب البساتين يعانون عدم تخصيص حصة لهم من مشتقات الكاز والبانزين لغرض سقي البساتين وذكر ان هذه العوامل تعتبر عوامل اساسية في انخفاض انتاجية التمور وارتفاع اسعارها في الاسواق المحلية وان الانواع الجيدة تباع باسعار مرتفعة. وبين ان الخطة العلمية لمركز ابحاث النخيل بجامعة البصرة وهو المركز البحثي والعلمي الوحيد في جامعة البصرة والعراق المتخصص بابحاث النخيل وطرق زيادتها عن طريق الزراعة النسيجية واشار ان هناك العديد من الباحثين الاكاديميين المتخصصين بدراسة ابحاث النخيل وطرق زيادتها بالوسائل العلمية بعد تعرضها للدمار خلال الحروب.

مركز علوم البحار ينظم مؤتمره الأول عن الثروة السمكية

البصرة/المدى

قال الدكتور مالك حسن علي المدير العام لمركز علوم البحار بجامعة البصرة ان الاستعدادات جارية لاقامة اول ملتقى علمي عن الثروة السمكية واشار ان ورش عمل ستقام خلال اقامة الملتقى الذي يعقد منتصف الشهر الحالي واكد ان الدعوة وجهت لاصحاب احواض الاسماك ومزارعي الثروة السمكية وطرق استزراعها واكثار اصنافها واوضح ان الملتقى الذي يقيمه مركز علوم البحار بجامعة البصرة يشارك فيه باحثون واكاديميون متخصصون من مركز علوم البحار وكلية الزراعة لتدارس سبل زيادة الثروة السمكية في العراق والتي تشكل ثروة غذائية واقتصادية مهمة اضافة الى مشاركة اصحاب المزارع والاحواض السمكية وصيادي الاسماك في اهوار جنوب العراق.

المصرف الزراعي يستأنف في منح القروض والتسهيلات المصرفية

محمد شريف أبو ميسم

يعكف المصرف الزراعي حاليا على إصدار دليل للعمليات المصرفية التي يمارسها، وتحديدا –آلية وشروط منح القروض المتعلقة بصندوق قروض الفلاحين وصغار المزارعين والقروض التجارية للأغراض الزراعية، وآلية وشروط منح التسهيلات المصرفية (الخصم والمكشوف) ومنح خطابات الضمان وابتياع الحوالات مع دليل احتساب الضمانات العقارية المقدمة –لتكون هذه المطبوعات في تناول الجمهور وزبائن المصرف بشكل خاص.. فبعد أن اتسم العمل المصرفي عموما وعلى مدار العقود الماضية بأساليب الغموض واللا شفافية وكذلك ضعف الإعلان المصرفي، كان تخلف الثقافة المصرفية لدى الجمهور أمرا طبيعيا جراء الحجب المتواصل للمعلومات ومنع وصولها اليه، على اعتبار إنها احتكارات وظيفية –والإعلان عنها يعد بمثابة مخالفة نكراء يحاسب عليها القانون الإداري –ولقد جاءت خطوة المصرف الزراعي هذه لتشكل بداية مشجعة باتجاه تفعيل منهج الشفافية في العمل وتخطي أساليب العمل الكلاسيكية، وبالتالي اشاعة الثقافة المصرفية بين الجمهور، التي يكون فيها الزبون على بينة ومعرفة تامة بآليات وشروط الاقراض وبالتالي بقيمة القرض الذي يمكن أن يحصل عليه وفق ما معلن من تعليمات تتعلق بتسهيلاته المصرفية واحتساب الضمانات التي يقدمها.. ان هذه الخطوة اذا ما اتخذتها المصارف الأخرى فإنها ستفضي حتما إلى الحد من ظاهرة الفساد في منح القروض والتسهيلات في المصارف، فالذي يتقدم بطلب قرض ما، من أحد المصارف و على وفق ما معلن وهو مستوف للشروط ويستطيع تقديم الضمانات التي تؤهله للحصول على قرض بقيمة ما فانه سيعترض حتما ويتساءل عن سبب عدم حصوله على قيمة ذلك القرض، بينما يحصل عليه زيد من الناس وهو يقدم نفس الضمانات ويمتلك نفس المؤهلات، ناهيك عن أن هذه الشفافية في تطبيق آلية منح القروض والتسهيلات ستحد من المحسوبية والمزاجية في اتخاذ قرارات المنح، وستوفر مناخات من الثقة ما بين المصرف وزبائنه، ويذكر إن الشروط العامة المتبعة في المصارف الحكومية، لمنح التسهيلات المصرفية (الخصم والمكشوف) تتضمن المواصفات التالية:

١- أن يتراوح عمر الزبون بين ١٨الى ٧٠ سنة

٢- تقديم الأوراق الشخصية

٣- أن يكون لدى الزبون مشروع تجاري أو صناعي أو حرفي موثق بعقد إيجار أو ملك خاص

٤- أن يكون عضوا في غرفة التجارة أو اتحاد الصناعات (إبراز هوية) أو ما يثبت ممارسة المهنة

٥- يقوم بفتح الحساب الجاري في أحد فروع المصرف وأن يقوم بتحريك الحساب (الإيداع والسحب) خلال مدة شهرين من تاريخ المنح

٦- تقديم ضمانة عقارية مناسبة (ملك صرف) تعود له أو لغيره.

٧- تقديم ما يؤيد امتلاكه اموالاً منقولة تعزيزا لوضعه المالي

٨- يتم إجراء الكشف على الضمانات المقدمة لتقدير قيمتها

٩- يتم إجراء الكشف على المحل التجاري أو الصناعي العائد له لتقدير موجوداته الإجمالية

وفي ضوء ذلك يتم تحديد المبلغ الذي سيمنح للزبون.. ومن خلال قراءة هذه الشروط التي اتخذناها كنموذج لمناقشة ضرورة إتباع الشفافية في العمل المصرفي برمته، يتضح لنا امكانية الالتفاف على الكثير منها وبشكل لا يتخطى التعليمات الصادرة، ونحن هنا لا نتكهن شيئا أو ترجم في الغيب إذا تحدثنا عن هذه الإمكانيات التي يجيدها البعض (ولا نقول الكثير) ممن قضوا ردحا من الزمن في العمل المصرفي، وهذا جانب من الفعاليات المصرفية، بينما توفر الفعاليات الأخرى، وآليات تنفيذها مع انعدام الشفافية، فرصاً كبيرة للتلاعب والالتفاف (ونحن هنا لا نتحدث عن مصرف محدد) ولكننا نخشى أن لا تمتلك مصارفنا الحكومية رصيدا جماهيريا يؤهلها لخوض المنافسة في العولمة المصرفية المتوقعة وهي تدخل ساحة المنافسة بجناح واحد، إذ لا تملك بعد حتى ابسط أدوات التكنولوجيا المتقدمة، وهذا الأمر يقتضي إتباع النهج الذي تبناه المصرف الزراعي وكان السباق في هذا الاتجاه نحو إشاعة الثقافة المصرفية بين الجمهور والحد من ظواهر الفساد.

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الثالث بعدالالف لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاحد الموافق ٢٠٠٧/٩/٩ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٣
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٢٣٧
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	١٢٣٥
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٧٦,٠٢٠,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	٧٦,٠٢٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء – دولار	
مجموع عروض البيع – دولار	

١- علما ان :-

أ – سعر البيع للحوالات (١٢٣٧) دينار/ حوالات.

ب- سعر البيع النقدي (١٢٤٧) دينار/ دولار .

٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (١٨,٧٥٠,٠٠٠) دولار وحوالات بمبلغ (٥٧,٢٧٠,٠٠٠) دولار.